مذكرة تعاقدية من أجل ائتلاف حكومي

# حكومة الوضوح و إعادة الثقة

على إثر تكليف رئيس الجمهورية للسيد إلياس الفخفاخ بتشكيل الحكومة على معنى الفقرة الثالثة من الفصل 89 من الدستور، ومن أجل بناء حزام سياسي صادق وصلب وملتزم بدعم حكومة قوية وقادرة على الاستجابة لمتطلبات المرحلة وانتظارات الشعب للتغيير الحقيقي والإصلاح الجوهري من جهة، وتثبيت الاستقرار والشراكة على المستوى الحكومي والمؤسسات السيادية للدولة من جهة أخرى، تتفق الأحزاب والكتل البرلمانية المتعاقدة على الائتلاف فيما بينها لتكوين الحكومة على قاعدة الأسس والمبادئ التالية :

## I- الأسس والمبادئ :

1. الالتزام بقيم الثورة واستكمال تحقيق أهدافها وترسيخ المسار الديمقراطي والاستجابة لمطالب الشعب في الحرية والكرامة وتحقيق العدالة الاجتماعية
2. الالتزام بالدستور وبمبادئ الدولة الديمقراطية وتعزيز مكتسبات الدولة الوطنية وتكريس علوية القانون وتطبيقه بالعدل والصرامة والشفافية والنزاهة

3. الالتقاء في شراكة متينة أسسها الثقة المتبادلة وتغليب المصلحة الوطنية والانحياز الصادق لإرادة الشعب لتحقيق الاستقرار المطلوب بروح تسودها المسؤولية والتضامن
4. التعهد باستكمال مسار العدالة الانتقالية طبقا لمقتضيات الدستور والقانون للوصول إلى مصالحة وطنية صادقة
5. تعزيز منظومة الحقوق والحريات والمساواة بين المواطنات والمواطنين وترسيخ مكاسب المرأة ودعمها
6. تنقية المناخ السياسي وتوفير بيئة سياسية قيمية ترعى الاختلاف وتتصدى لخطاب الكراهية والتحريض والعنف
7. تكريس مبدأ حياد الادارة ورفض توظيف المرفق العمومي في الصراعات الحزبية والسياسية
8. تعزيز الشراكة مع المنظمات الوطنية والاجتماعية و مكونات المجتمع المدني .

## II- المقاربة الحكومية :

### 1- <u>الدعائم العامة</u> :

**أ- استكمال مؤسسات الدولة وأخلقة الحياة السياسية :**

- استكمال المؤسسات الدستورية وعلى رأسها المحكمة الدستورية

- إنجاز الانتخابات الجهوية في أفق 2022 وتركيز الأقاليم والمجلس الأعلى للجماعات المحلية
- ملائمة القوانين والتشريعات للدستور
- الارتقاء بالجهاز الإداري وتعصيره ورقمنته وتطوير أدائه
- مقاومة الفساد الاداري والمالي والسياسي والتصدي للاحتكار والتهريب والتهرب الجبائي
- اعتماد منهج تقييم السياسات العمومية لتحسين الحوكمة وجودة المرفق العام.

**ب- الانتقال إلى دولة مسؤولة اجتماعيا :**

- الحد من الفوارق بين الجهات والفئات الاجتماعية ومحاربة الفقر و الأمية والإحاطة بالفئات الهشة وتحسين القدرة الشرائية
- تفعيل المصعد الاجتماعي وضمان تكافؤ الفرص
- مقاومة البطالة وإدماج الباحثين عن الشغل وخلق مواطن شغل لائقة
- ضمان ديمومة منظومة الضمان الاجتماعي للأجيال الحالية والقادمة
- التونسيين بالخارج جزء لا يتجزأ من الشعب التونسي وتلتزم الحكومة بضمان مصالحهم وتشريكهم وحثهم على المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني ودعم روابطهم بوطنهم

- صياغة سياسة عمومية شاملة للنهوض بالأطفال والشباب والتعليم والرياضة والثقافة في نطاق رؤية مستقبلية وإستراتيجية جديدة.

**ج- الانتقال إلى دولة آمنة تضمن العدل والإنصاف :**

- دعم استقلالية القضاء واستكمال القوانين المنظمة للسلطة القضائية
- تفعيل مخرجات العدالة الانتقالية في سياسات وقوانين من طرف الحكومة
- مقاومة الإرهاب والجريمة المنظمة وتكريس حق المواطنين في الأمن وتعزيز ثقتهم في المنظومة الأمنية
- توفير الحماية لأعوان الدولة وتعزيز مقومات الأمن الجمهوري وصون جيشنا الوطني وتحييدهما عن كل أنواع التجاذبات
- الحفاظ على الأمن الوطني الداخلي والخارجي ودعمه في ظل المناخ الإقليمي المتوتر.

**د- الانتقال إلى اقتصاد ناجع وذي قيمة مضافة عالية :**

- تحقيق الانتقال الرقمي وتطوير البنية التحتية اللوجستية
- مكافحة الاقتصاد الريعي وتوفير مناخ استثماري جاذب
- إرساء التنمية المستدامة
- إدماج الاقتصاد الموازي

- دعم وتأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- الانتقال الطاقي و التحكم في العجز الطاقي و تطوير الطاقات البديلة
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الإستراتيجية لإضفاء النجاعة على أدائها و تطوير عملها
- تكريس الإصلاح الجبائي والعدالة الجبائية.

**هـ ـ إشراك المواطنين وتكريس اللامركزية والسلطة المحلية :**

- دعم عمل المجالس البلدية ومعالجة الصعوبات الهيكلية الحالية
- الرفع من نسق التنمية الجهوية وتفعيل مبدأ التمييز الإيجابي واللامركزية
- تعزيز الإطار البشري والموارد المالية للسلطات المحلية والجهوية
- دفع المشاركة الفعلية والمستمرة للمواطنين في الخيارات التنموية في الجهات.

**و- العمل على الرفع من الصورة الاعتبارية لتونس إقليميًا ودوليًا :**

**2- <u>أولويات المرحلة</u> :**

تواجه تونس صعوبات اقتصادية واجتماعية على غاية الخطورة متزامنة مع أوضاع إقليمية وأمنية متوترة. وتتواصل انتظارات التونسيين والتونسيات

لتحسين أوضاعهم المعيشية والاطمئنان على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ومستقبل بلدهم.

تقتضي هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد تمشيا سياسيا سمته الوضوح والصراحة والنجاعة. إن الإرادة السياسية الصادقة في الخروج من هذا الوضع المتأزم تفرض علينا التركيز على أولويات واضحة واجتناب تشتت الجهد. كما إن كثرة المهام المستوجبة ومحدودية إمكانيات الدولة يقتضي تحديد برنامج عمل قائم على عدد من الأولويات اخترناها للعهدة النيابية الحالية ونتحمل المسؤولية في البدئ بها. وفي هذا السياق ستعمل الحكومة خلال الفترة النيابية القادمة وفق منهجية جديدة تعتمد على نسقين متوازيين يقسم الأولويات إلى :

**أ- أولويات عاجلة :**

تنطلق الحكومة فورا في معالجتها خلال السنة الأولى وتلتزم بالشروع في تنفيذها حال الحصول على الثقة وتشمل ستة محاور تتطلب عملا مركزا ومكثفا وآنيا :

1. -استرجاع الأمن والطمأنينة للمواطن في حياته اليومية بالتصدي لكل مظاهر الإجرام
2. تحسين القدرة الشرائية والتحكم في الأسعار عبر السيطرة على مسالك التوزيع ومقاومة الاحتكار والتهريب.
3. إنعاش الاقتصاد بإعتماد إجراءات عاجلة تهم الأصناف الثلاثة من المؤسسات (المهن/المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الكبرى)
4. تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

5. تعبئة الموارد المالية الضرورية للدولة لسنة 2020
6. اعتماد حل سياسي نموذجي لتجاوز أزمة الحوض المنجمي واستعادة الإنتاج المستدام للفسفاط في توافق مع حاجيات المنطقة

ولغاية تحقيق هذه المهام المستعجلة ستتشكل فرق عمل ( Taskforce interministerielle) بتكليف واضح وأجندة مفصلة ونتائج مرتقبة ومؤشرة لتنفيذ ومتابعة هذه الأولويات، ولإنجاح هذه المرحلة ستتوفر الإرادة والعزيمة والموارد الضرورية.

## ب- أولويات متوسطة المدى :

تصوغ الحكومة مع بداية السنة الأولى "**مخططا للاستثمارات الاستراتيجية للمستقبل**" تحت إشراف رئيس الحكومة مباشرة ويتضمن محاور الانتقال الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال مقاربة تشاركية ورؤية استراتيجية للإصلاح تضع البلاد على طريق مفتوح لإعادة صياغة منوالها التنموي. ومع اكتمال هذا التصور المنهج والاستراتيجي للمستقبل توضع الخطط والآليات والنماذج العملياتية لهذه الإصلاحات الكبرى وتنطلق الحكومة في تنفيذها.

وفي هذا الإطار تطلق الحكومة مشاريع وطنية كبرى تكون بداية لمسار يمتد طيلة العهدة الحكومية ويشمل المشاريع الوطنية التالية :

**المشروع الوطني الأول :** برنامج هيكلي لإصلاح الدولة واستكمال بناء اللامركزية لملائمتها مع الدستور

**المشروع الوطني الثاني :** إصلاح منظومة التربية و التعليم العمومي

**المشروع الوطني الثالث :** إصلاح الصحة العمومية

**المشروع الوطني الرابع :** إصلاح المنظومة الفلاحية من خلال مقاربة شاملة للبعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والأمني للفلاحة

**المشروع الوطني الخامس:** إنجاز النقلة الرقمية

**المشروع الوطني السادس :** إنجاز النقلة الطاقية

**المشروع الوطني السابع :** اندماج طوعي ومعزز داخل قارتنا الافريقية CAP AFRIQUE

## 3- <u>الآليات</u> :

أ- يلتزم رئيس الحكومة باعتماد مقاربة تشاركية في صياغة السياسات العمومية وتطوير الحوكمة المفتوحة وتعزيز آليات المساءلة والمحاسبة والمراقبة.

ب- يلتزم الشركاء بوضع آلية قارة لتنسيق مواقفهم ودعم الحكومة وإسنادها سياسيا وبرلمانيا وإعلاميا.

ج- بالنظر إلى الصبغة العاجلة لبعض التشريعات وبغاية إضفاء النجاعة عند انطلاق العمل الحكومي، يتعهد الشركاء بمساندة الحكومة في عرض مشروع قانون للبرلمان يفوض لرئيس الحكومة ولمدة محدودة وفي مجالات مضبوطة يتم الاتفاق عليها مسبقا ويتولى مجلس نواب الشعب المصادقة عليها عند انقضاء المدة المذكورة طبقا لمقتضيات الدستور.

د- يتعهد الشركاء بتسريع تعديل النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب في مجال مساءلة الحكومة وتعزيز الدور الرقابي للمجلس من جهة وإضفاء مزيد من النجاعة في علاقة الحكومة بالسلطة التشريعية من جهة أخرى.

## 4- هندسة الحكومة :

1. وزارة العدل
2. وزارة الداخلية
3. وزارة الدفاع
4. وزارة الخارجية
5. وزارة المالية
6. وزارة أملاك الدولة
7. وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
8. وزارة التكوين المهني والتشغيل
9. وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
10. وزارة النقل و اللوجسيتة
11. وزارة الشؤون المحلية والبيئة
12. وزارة الفلاحة
13. وزارة الصناعة
14. وزارة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي
15. وزارة التجارة
16. وزارة السياحة والصناعات التقليدية
17. وزارة تكنولوجيا الاتصال والانتقال الرقمي
18. وزارة الشؤون الاجتماعية
19. وزارة الشؤون الدينية
20. وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

21. وزارة الصحة
22. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
23. وزارة التربية
24. وزارة شؤون الشباب والرياضة
25. وزارة الشؤون الثقافية
26. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسيات العمومية ومكافحة الفساد
27. وزير لدى رئيس الحكومة مكلف بالعلاقة مع البرلمان و الهيئات الدستورية و المجتمع المدني
28. كتابة الدولة للخارجية

# ختاما :

تمتلك بلادنا ثروات بشرية ومادية وثقافية يمكنها عند حسن استثمارها إطلاق المسار التنموي بنسق أعلى يوفر الإستدامة ويسمح بتجاوز الصعوبات والخروج من الأزمة متعددة الأبعاد التي تقوض طموحات الأجيال وتضعف الروابط بالوطن. إن هذا البرنامج المستند على رؤية وإرادة صادقة وقوية هو التزام تتحمل فيه الحكومة كامل المسؤولية أمام الشعب خلال الفترة النيابية القادمة.